



محاضرات في القانون الجنائي

تقديم المادة

لماذا ندرس مادة القانون

الجبائي؟

بنية الميزانية

النفقات العامة

- النفقات العادية
- نفقات الاستثمار

الموارد العامة

- **الموارد العادية**
- الموارد الاستثنائية

بنية الموارد العامة العادية

الموارد الجبائية

عائدات الخوصصة

عائدات الدومين

.....

المحاور الكبرى للمادة

المحور الأول: المدخل النظري لدراسة القانون الضريبي

الفصل الأول: النظرية العامة للضريبة

الفصل الثاني: الإطار النظري للقانون الضريبي

المحور الثاني: القانون الضريبي المغربي

قواعد الوعاء

الفصل الأول: الضريبة على الشركات

الفصل الثاني: الضريبة على الدخل

الفصل الثالث: الضريبة على القيمة المضافة

الفصل الأول: النظرية العامة للضريبة

المبحث الأول: مفهوم الضريبة

المبحث الثاني: نظريات وقواعد الفرض الضريبي

المبحث الثالث: الوعاء الضريبي

المبحث الرابع: تصفية الضريبة

المبحث الخامس: استخلاص الضريبة

المبحث السادس: التهرب من الضريبة

المبحث الأول: مفهوم الضريبة

الضريبة عند P. BELTRAME -L.MEHL

"الضريبة أداء نقدي يطلب من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين من القانون الخاص أو من القانون العام حسب قدراتهم التكليفية عن طريق السلطة، بصفة نهائية وبدون مقابل محدد بهدف تغطية التحويلات العامة أو لأهداف تدخل السلطة العامة".

من خلال هذا التعريف تتضح الخصائص التي تميز
الضريبة اليوم:

➤ الضريبة أداء نقدي؛

➤ تؤخذ الضريبة من الجميع؛

➤ كل شخص يؤدي الضريبة حسب قدرته التكليفية؛

➤ تؤخذ الضريبة عن طريق السلطة؛

➤ تؤدي الضريبة بصفة نهائية؛

➤ الضريبة تؤدي دون مقابل محدد؛

➤ وللضريبة أهداف.

التمييز بين الضريبة والمصطلحات المتشابهة

- الضريبة والجباية
- الضريبة والرسم
- الضريبة والأتاوة

قواعد الفرض الضريبي

حسب آدام سميت هناك أربعة قواعد جوهرية أساسية حتى تحقق الضريبة أهدافها:

1- قاعدة العدالة:

تعني أن يساهم المواطنون في تغطية نفقات الحكومة حسب مقدراتهم وإمكانياتهم، أي أن الضريبة هي مجهود وطني جماعي واجباري.

2- قاعدة اليقين:

ومعناها الحفاظ على الطابع القانوني واللاتعسفي للضريبة، أي أن تتم جباية الضرائب وفق قواعد محكمة ومحددة لكل من الملزم والإدارة.

3- قاعدة الملائمة:

أي أنه يجب تحصيل الضرائب في أوقاتها المناسبة (آخر السنة- عند حصد المنتج الفلاحي، أي أن يكون ذلك ملائماً لظروف الملزمين.

4- قاعدة الاقتصاد:

أي أن لا تكون الضرائب مرتفعة ومجحفة، بل يجب أن يكون الضغط الضريبي ضعيفا وفي أقل مستوى، وأن لا تدخل لخزينة الدولة إلا المبالغ الضرورية لإشباع وتغطية نفقات الدولة. كما أن أساليب تحصيل الضريبة عليها أن لا تكلف الدولة ولا المواطنين نفقات كبيرة.

الوعاء الضريبي

يقصد بالوعاء الضريبي الشيء أو الموضوع الذي تقع عليه الضريبة، وهو بصورة عامة قد يكون:

- شخصا؛

- مالا؛

- عملا.

اختيار المادة التي تفرض عليها الضريبة

تحديد موضوع الضريبة (المقدرة التكلفة)

قياس موضوع الضريبة (تقدير وعاء الضريبة)

الوعاء الضريبي هو المحل الذي تفرض عليه الضريبة. وعلى أساس هذا المضمون تنصرف دراسة وعاء الضريبة إلى ثلاثة موضوعات وهي:

اختيار المادة موضوع الضريبة

الضريبة على الأشخاص والضريبة على الأموال

* الضريبة على الأشخاص

* الضريبة على الأموال

الضريبة الواحدة والضرائب المتعددة

* الضريبة الواحدة

* الضريبة المتعددة

الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

إن تقسيم الضرائب ما بين ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة هو تقسيم كلاسيكي.

وقد اقترح علماء المالية بعض المعايير للتمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وبينوا محاسن ومساوئ كل نوع منهما

المعيار الضريبي

المعيار الإداري

المعيار الاقتصادي

الاختبار بين الضرائب على الدخل والضرائب على رأس المال والضرائب على الإنفاق

- * الضرائب على الدخل
- * الضرائب على رأس المال
- * الضرائب على الإنفاق

الضرائب على الدخل

*** الضرائب النوعية**

*** الضريبة العامة أو الموحدة.**

الضرائب على رأس المال

يقصد برأس المال من وجهة النظر الضريبية مجموع الأموال العقارية والمنقولة المادية. والضريبة على رأس المال هي التي تفرض على عناصر ثروة المكلف بسبب امتلاكه لهذه الثروة.

الضرائب على الإنفاق

يقصد بالضرائب على الإنفاق هي الضرائب على الاستهلاك. وللإشارة فالإنفاق الاستثماري يعامل معاملة خاصة...

تعدد صور وأشكال هذه الضرائب من حيث نظامها وأسلوب تحصيلها فقد تكون ضرائب نوعية على الإنفاق، وقد تكون ضريبة عامة على الإنفاق.

تحديد موضوع الضريبة

يعرف تحديد الجزء الذي تفرض عليه الضريبة من المادة موضوع الضريبة بالمقدرة التكليفية للملزم، ذلك أن العدالة تقتضي أن يسهم كل ملزم في الأعباء العمومية تبعا لمقدرته.

كيف تحدد المقدرة التكاليفية للملزم؟

لتحديد المقدرة التكاليفية، ينبغي معرفة مصدر ثروة الملزم المفروض عليها الضريبة، بمعنى آخر مصدر الدخل، هل هو العمل أم رأس المال أم العمل ورأس المال معا. كما ينبغي معرفة الظروف التي تستغل فيها هذه الثروة، والحاجات التي تخصص لإشباعها.

الضريبة العينية

يقصد بالضريبة العينية تلك التي تفرض على الوعاء الذي تقتطع منه دون النظر إلى شخص المكلف وظروفه.

الضريبة الشخصية

فهي التي تراعي عند فرضها على المال الخاضع لها ظروف الملزم الشخصية بمعنى مراعاتها للمقدرة التكاليفية للملزم أي مقدرته على الدفع أو نوع مصدر الدخل.. ومجالات تطبيقها يكون في الضرائب المباشرة.

طرق تقدير وعاء الضريبة

إن الجهة المكلفة بالمطالبة بالضريبة هي الإدارة الضريبية، لهذا السبب يجب عليها

إثبات وجود المادة الضريبة
ليتسنى لها تحديد مبلغ هذه

المادة

ومن ثم المطالبة بالضريبة.

فما هي طرق التقدير؟

التقدير بواسطة الإدارة

* التقدير على أساس المؤشرات الخارجية؛

* التقدير الجزافي؛

* التقدير الإداري.

التقدير بواسطة الأفراد

تعتمد هذه الطريقة للوصول إلى تحديد قيمة المادة الخاضعة للضريبة على الاستناد إلى إقرار المكلف أو إقرار الغير.

تصفية الضريبة

بعد مرحلة تحديد المادة الضريبية وتقديرها تأتي مرحلة تصفية الضريبة (أو ربط الضريبة).

خلال هذه المرحلة يتم حساب المبلغ الذي يجب على المكلف تأديته للخزينة.

* التحديد بطريقة التوزيع

* التحديد بطريقة الاستحقاق القياسي

استخلاص الضريبة

- الأداء نقدا والأداء عينا
- الأداء من طرف الملزم والأداء من طرف الغير
- الأداء الطوعي والأداء الإجباري

المبحث الخامس: التهرب من الضريبة

التهرب من الضريبة هو العمل على عدم الالتزام بها كلياً أو جزئياً، أو التهرب من دفعها بعد استحقاقها كذلك كلياً أو بصورة جزئية.

أنواع التهرب

* التهرب المشروع أو التجنب الضريبي

* التهرب غير المشروع أو الغش الضريبي

أسباب التهرب من الضريبة

نتائج التهرب من الضريبة

مكافحة التهرب

الفصل الثاني: الإطار النظري للقانون الضريبي

⊙ المبحث الأول: تعريف القانون الضريبي

وعلاقته بفروع القانون

⊙ المبحث الثاني: مصادر القانون الضريبي

تعريف القانون الضريبي

ينتمي القانون الضريبي إلى فروع القانون العام، وهو مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقة بين الملتزم بالضريبة والإدارة الضريبية.

خصائص القانون الضريبي

- **الاستقلالية:** فالقانون الضريبي في علاقاته بفروع القانون العام أو القانون الخاص يتوفر على استقلالية تسمح له بإرساء قواعده الخاصة.
- **الإقليمية:** بمعنى أن الضريبة تطبق على المداخل التي تنشأ داخل حدود الدولة؛
- **عدم الاستقرار:** فالقانون الضريبي سريع التغيير ولا يعرف استقراراً نسبياً كباقي فروع القانون الأخرى، من خلال التغييرات السنوية في المادة الضريبية التي يحمل قانون مالية السنة.

علاقة القانون الضريبي بالقانون الدستوري

يتضمن الدستور مبادئ وقواعد دستورية تفرض على المشرع الضريبي احترامها ومراعاتها أثناء سن القوانين التي تنظم تأسيس وتحصيل مختلف الضرائب والمساطر المرتبطة بها. فلا يجب فرض ضرائب مخالفة لهذا التشريع الأسمى للدولة.

علاقة القانون الضريبي بالقانون الإداري

تربط القانون الضريبي بالقانون الإداري علاقة وثيقة، باعتباره ينظم علاقات الإدارة بالملزمين، وينظم حقوقها وامتيازاتها شأنه في ذلك شأن القانون الإداري الذي يحكم نشاط الدولة والسلطات العامة وعلاقتها بكافة أفراد المجتمع.

علاقة القانون الضريبي بقانون مالية السنة

يرسم قانون مالية السنة السياسية الاقتصادية والاجتماعية المزمع تنفيذها خلال السنة المالية، كما يحدد الموارد العامة اللازمة لتمويل النفقات الواردة في الميزانية، ومن ضمن الموارد نجد المداخيل الضريبية. كما يرخص قانون مالية السنة للإدارة جباية مختلف الضرائب المقررة في الميزانية.

علاقة القانون الضريبي بالقانون التجاري

حينما ينص القانون الضريبي على تضريب انتقال الأصول التجارية، فهو لا يقوم بتعريفها بل يحيل ضمناً على القانون التجاري باستثناء الحالات التي يتضمن فيها القانون الضريبي تعريفاته الخاصة المخالفة لنصوص القانون التجاري.

علاقة القانون الضريبي بالقانون الجنائي

يعتبر القانون الجنائي أداة من الأدوات التي تكفل تنفيذ أحكام القانون الضريبي، من خلال تطبيق العقوبات الجنائية على الممولين الذين يخالفون هذه الأحكام. لتضمن القانون الضريبي عقوبات مالية في صورة غرامات وفوائد التأخير بالنسبة لأداء مختلف الضرائب لممارسة مساطر الحجز والبيع وفي بعض الحالات الإكراه البدني باعتباره ضمان لاستيفاء المستحقات الضريبية.

المحور الثاني القانون الضريبي المغربي قواعد الوعاء

المحور الثاني: القانون الضريبي المغربي قواعد الوعاء

الفصل الأول: الضريبة على
الشركات

الفصل الثاني: الضريبة على الدخل

الفصل الثالث: الضريبة على القيمة
المضافة

الفصل الأول: الضريبة على الشركات

المبحث الأول: نطاق تطبيق الضريبة

المبحث الثاني: الأساس المفروضة عليه الضريبة

المبحث الثالث: تصفية الضريبة على الشركات

المبحث الرابع: تحصيل الضريبة على الشركات

نطاق تطبيق الضريبة

تعرف عملية تضريب الشركات بالمغرب مراحل متعددة، تبدأ مع تحديد الأشخاص الخاضعين للضريبة على الشركات (الملزم)، وكذا الوعاء الذي على أساسه تتم عملية حساب هذه الضريبة.

الأشخاص المفروضة عليهم الضريبة

- تخضع وجوبا للضريبة على الشركات:
- الشركات مهما كان شكلها وغرضها ما عدا تلك التي تستثنى بموجب القانون؛
- المؤسسات العمومية وغيرها من الأشخاص المعنويين الذين يقومون باستغلال أو بعمليات تهدف للحصول على ربح؛

- الصناديق المحدثة بنص تشريعي أو باتفاقية؛
- مراكز التنسيق، التابعة لشركة غير مقيمة أو بمجموعة دولية يوجد مقرها بالخارج.
- وتخضع للضريبة على الشركات، بشكل اختياري لا رجعة فيه، شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة المؤسسة بالمغرب والتي لا تضم سوى أشخاص طبيعيين وكذا شركات المحاصة. وكل هذه الأشخاص أطلق عليها بموجب مقتضيات القسم الأول من المدونة العامة للضرائب اسم "الشركات".

الأشخاص المستثنون من نطاق التطبيق

- يستثني من نطاق تطبيق الضريبة على الشركات:
- شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة المؤسسة بالمغرب التي لا تضم سوى أشخاص طبيعيين وكذا شركات المحاصة، إذا ما اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة على الدخل؛
 - الشركات الفعلية التي لا تضم سوى أشخاص طبيعيين؛
 - الشركات ذات غرض عقاري مهما كان شكلها، والتي ينقسم رأس مالها إلى حصص مشاركة أو أسهم إسمية.

إقليمية الضريبة

تفرض الضريبة على الشركات المتوفرة أو غير المتوفرة على مقر بالمغرب بالنسبة لجميع الحاصلات والأرباح والدخول: المتعلقة بالأموال التي تملكها والنشاط الذي تقوم به والعمليات الهادفة إلى الحصول على ربح التي تنجزها في المغرب ولو بصورة عرضية

• المخول حق فرض الضريبة عليها للمغرب
عملا باتفاقيات تهدف إلى تجنب الازدواج
الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على
الدخل.

• وتفرض الضريبة أيضا على الشركات غير
المتوفرة على مقر بالمغرب، المسماة
"الشركات غير المقيمة".

الإعفاءات وشروط تطبيقها

الفقرة الأولى: الإعفاءات

أولاً: الإعفاءات الدائمة من الضريبة وفرضها بالسعر المخفض
بصفة دائمة

أ: الإعفاءات الدائمة

ب: الإعفاءات المتبوعة بفرض دائم للضريبة بسعر
مخفض

ج: الفرض الدائم للضريبة بسعر مخفض

ثانياً: الإعفاءات المؤقتة من الضريبة وفرضها بسعر مخفض
بصفة مؤقتة

أ: الإعفاءات المتبوعة بالفرض المؤقت للضريبة بسعر
مخفض

ب: الإعفاءات المؤقتة

ج: الفرض المؤقت للضريبة بسعر مخفض

الفقرة الثانية: شروط الإعفاء

الأساس المفروضة عليه الضريبة

تمر عملية تحديد وعاء ضريبة على الشركات من مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: تحديد الحصيلة المحاسبية الصافية؛

المرحلة الثانية: تحديد الحصيلة الجبائية.

تحديد الحصيلة المحاسبية الصافية

يعتمد في تحديد الحصيلة المحاسبية الصافية على
حصيلة الاستغلال لدورة محاسبية معينة. تتكون
حصيلة الاستغلال من الفرق بين مجموع العائدات
ومجموع التحملات المرتبطة بالاستغلال العادي
والجاري للملزم (الشركة).

الحصيلة المحاسبية الصافية هي حصيلة الاستغلال مع إنقاص أو زيادة حسب الحالات للخسائر والأرباح الناتجة عم عمليات أو أحداث تدخلت أثناء الدورة أو مرتبطة بدورات سابقة.

تحديد الحصيلة الجبائية

تحدد الحصيلة الجبائية انطلاقاً من الحصيلة المحاسبية الصافية بعد تصحيحها طبقاً للمقتضيات الجبائية التي تستهدف إما:
الإعفاء الكلي أو الجزئي لبعض المنتوجات؛
استبعاد أو تحديد الخصومات بالنسبة لبعض التكاليف.

وبالتالي فالضريبة على الشركات تفرض على
الفرق بين ناتج الاستغلال والأرباح
والمكاسب الناشئة عن العمليات المختلفة
التي تنجزها الشركة **والتكاليف** التي وقع
الالتزام أو تحملها لما يتطلبه النشاط المفروضة
عليه الضريبة. تسمى هذه التكاليف بالتكاليف
القابلة للخصم.

تصفية الضريبة على الشركات

بعد تحديد المادة الخاضعة للضريبة على الشركات، وكذا مدة ومكان الفرض (المطلب الأول)، تتمكن الجهات المختصة بتطبيق السعر الخاص بهذه المادة من أجل تحديد المبلغ الضريبي المستحق (المطلب الثاني).

مدة ومكان الفرض

تحسب الضريبة على الشركات باعتبار الربح المحقق خلال كل سنة محاسبية والتي لا يمكن أن تتعدى اثني عشر شهرا، وينبغي الإشارة بأن هذه الضريبة تفرض بالنسبة إلى مجموع حاصلاتها وأرباحها ودخولها في المكان الذي يوجد به مقرها الاجتماعي أو مؤسستها الرئيسية بالمغرب.

سعر الضريبة

تتميز الضريبة على الشركات
بتعدد أسعارها والتي تتوحد
بكونها أسعار نسبية، فنجد
السعر العادي، والأسعار النوعية.

السعر العادي للضريبة

يحدد سعر الضريبة على الشركات حسب المادة 19
من المدونة كما يلي:

السعر	مبلغ الربح الصافي بالدرهم
10%	يساوي أو يقل عن 300,000
20%	من 300,001 إلى 1,000,000
30%	من 1,000,001 إلى 5,000,000
31%	ما يفوق عن 5,000,000

الأسعار النوعية

- يخفض السعر العادي للضريبة على الشركات إلى:
- ⦿ 8,75 % فيما يخص المنشآت التي تزاوُل نشاطها في المناطق الحرة للتصدير طوال العشرين سنوات المحاسبية المتتابة التالية للسنة المحاسبية الخامسة للإعفاء من جموع الضرائب.
 - ⦿ 10 % بناء على اختبار فيما يخص البنوك الحرة طوال الخمس عشرة سنة الأولى لتاريخ الحصول على الاعتماد.
 - ⦿ 5,17 % بالنسبة للمنشآت الفندقية والمنجمية والحرفية والمؤسسات الخاصة للتعليم أو التكوين المهني وللمنعشين العقاريين.

تحصيل الضريبة على الشركات

قبل مرحلة أداء الضريبة على الشركات، تلزم الشركات سواء أكانت خاضعة للضريبة على الشركات أو معفاة منها، باستثناء الشركات غير المقيمة، بالتوجه إلى مفتش الضرائب التابع له مقر الشركة الاجتماعي أو مؤسسيتها الرئيسية بالمغرب، إقرارا بحصيلتها الخاضعة للضريبة محررا على أو وفق مطبوع نموذجي تعده الإدارة وذلك خلال الثلاثة أشهر الموالية لتاريخ اختتام كل سنة محاسبية.

تؤدي الضريبة على الشركات عن السنة المحاسبية الجارية في أربع دفعات مقدمة على الحساب تساوي كل واحدة منها 25% من مبلغ الضريبة المستحقة عن آخر سنة مختتمة، وتسمى هذه السنة بالنسبة المرجعية، وتؤدي تلقائيا هذه الدفعات على التوالي قبل انقضاء الشهر الثالث، والسادس والتاسع والثاني عشر من تاريخ افتتاح السنة المحاسبية الجارية.

مبلغ الضريبة لا يمكن أن يقل، في جميع الأحوال، سواء حققت الشركة أرباحاً أم خسارة، عن حد أدنى أو الحصة الدنيا للضريبة، باستثناء الشركات الأجنبية الخاضعة للضريبة بحسب النظام الجزافي.

عرف أجل دفع مبلغ الحد الأدنى للضريبة على الشركات تعديلا مهما، وذلك بهدف تبسيط كيفية أداء الدفعات الأربيع ولتفادي حالات الاكتضاض التي كانت تعم قباضات إدارة الضرائب قصد استخلاص مبالغ ضئيلة، حيث ألزم قانون مالية 2010 استخلاص مبلغ الحد الأدنى للضريبة على الشركات في دفعة واحدة، تتم قبل انصرام الشهر الثالث، من تاريخ افتتاح السنة المحاسبية (نهاية مارس). ويحدد سعر الحد الأدنى للضريبة في 0,50%.

الضريبة على الدخل

المبحث الأول: نطاق تطبيق الضريبة؛

المبحث الثاني: أساس فرض الضريبة على مجموع الدخل؛

المبحث الثالث: تحديد صافي الدخل لكل نوع من أنواع الدخول؛

المبحث الرابع: تصفية الضريبة على الدخل؛

المبحث الخامس: الإقرارات الضريبية.

الدخول والأرباح المفروضة عليها الضريبة

يمكن التمييز بين خمسة أنواع من الدخول داخل الضريبة على الدخل:

- الدخل المهنية؛
- الدخل الناتجة عن المستغلات الفلاحية؛
- الأجور والدخول المعتبرة في حكمها؛
- الدخل والإرباح العقارية؛
- الدخل والأرباح الناتجة عن رؤوس الأموال المنقولة.

إقليمية الضريبة

يخضع لهذه الضريبة :

- الأشخاص الطبيعيون الذين لهم موطن ضريبي بالمغرب فيما يخص جميع دخولهم وأرباحهم ذات المنشأ المغربي أو الأجنبي؛
- الأشخاص الطبيعيون الذين ليس لهم موطن ضريبي بالمغرب فيما يخص جميع دخولهم وأرباحهم ذات المنشأ المغربي فقط؛

• الأشخاص المتوفرون أو غير المتوفرين على موطن ضريبي بالمغرب، إذا حققوا أرباحا أو قبضوا دخولا يخول حق فرض الضريبة عليها للمغرب عملا باتفاقيات تهدف إلى الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضريبة على الدخل.

وجدير بالذكر، أن الشركات التي لا تخضع للضريبة على الشركات فتفرض عليها الضريبة على الدخل

الإعفاءات

يعفى من الضريبة على الدخل:

- السفراء وأعضاء السلك الدبلوماسي والقناصل والوكلاء القنصليون الأجانب، فيما يخص دخولهم ذات المنشأ الأجنبي وذلك بالقدر الذي تسمح البلدان التي يمثلونها من نفس الامتياز للسفراء وأعضاء السلك الدبلوماسي والقناصل والوكلاء القنصليين المغاربة.
- الأشخاص المقيمون فيما يخص المدفوعة إليهم في مقابل استعمال أو منح حق استعمال حقوق مؤلف في مصنفات أدبية أو فنية أو علمية.

أساس فرض الضريبة على مجموع الدخل

تحديد مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة

- يتكون أساس الضريبة على الدخل من مجموع صافي الدخل أو الدخول التي يشملها واحد أو أكثر من أنواع الدخول الخاضعة لهذه الضريبة، باستثناء الدخول و الأرباح الخاضعة للضريبة بسعر إبرائي.
- ويحدد صافي الدخل من كل نوع من أنواع الدخول الخاضعة لهذه الضريبة وفق القواعد الخاصة به، كما هي مقررة في أحكام المدونة العامة للضرائب.

الخصوم

يخصم من مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة ما يلي:

- مبلغ الهبات النقدية أو العينة الممنوحة ؛
- وفي حدود 6% من مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة (الأقساط أو الاشتراكات المتعلقة بعقود تأمين التقاعد الفردية أو الجماعية التي تساوي مدتها ما لا يقل عن ثماني سنوات والتي سبق أن أبرمت مع شركات تأمين مستقرة بالمغرب، تدفع إعاناتها إلى المستحقين ابتداء من بلوغهم خمسين سنة كاملة من العمر.
- ولا يمكن الجمع بين الخصم

تحديد صافي الدخل لكل نوع من أنواع الدخول

تفرض الضريبة على الدخل على مجموع دخول الأشخاص الطبيعيين، وهي الدخل المهنية، والدخول الناتجة عن المستغلات الفلاحية، والأجور والدخول المعتبرة في حكمها، والدخول والأرباح العقارية، والدخول والأرباح الناتجة عن رؤوس الأموال المنقولة،

ويحدد صافي الدخل من كل نوع من أنواع الدخل الخاضعة لهذه الضريبة وفق القواعد الخاصة به، كما هي مقررة في أحكام المدونة العامة للضرائب (المواد ما بين 30 و70).

تصفية الضريبة على الدخل

تجمع مختلف الدخول عند اختتام السنة الجبائية (الفقرة الأولى) ويطبق عليها السعر الذي يوافق الشريحة المناسبة لمجموع الدخل (الفقرة الثانية).

مدة ومكان فرض الضريبة

تفرض الضريبة على الدخل كل سنة على مجموع
الدخل الذي حصل عليه الخاضع للضريبة خلال
السنة السابقة

وتفرض الضريبة في مكان الموطن الضريبي للخاضع أو
مكان مؤسسته الرئيسية.

- يجب إخبار إدارة الضرائب بكل تغيير يطرأ على المواطن الضريبي أو مكان المؤسسة الرئيسية في رسالة مضمونة مع إشعار بالتسليم أو تسلم إلها مقابل وصل أو بتقديم إقرار محرر على أو وفق مطبوع نموذجي تعده الإدارة داخل الثلاثين يوماً الموالية لتاريخ التغيير.
- في حالة عدم القيام بذلك، تفرض الضريبة على الخاضع لها ويتم تبليغه في آخر عنوان معروف له.

سعر الضريبة

• **أولاً:** جدول حساب الضريبة حسب المادة 73 من المدونة العامة للضرائب

شريحة الدخل	السعر
شريحة الدخل إلى غاية 30,000 درهم	معفاة
من 30,001 إلى 50,000 درهم	10
من 50,001 إلى 60,000 درهم	20
من 60,001 إلى 80,000 درهم	30
من 80,001 إلى 180,000 درهم	34
ما زاد على ذلك	38

الأسعار الخاصة

يحدد سعر الضريبة على النحو التالي:

10%

15%

17%

20%

30%

التخفيضات من الضريبة

تعتبر الضريبة على الدخل نموذجا للتضريب المشخص، بمراعاة المشرع للمقدرة التكليفية للملزم، من خلال تطبيق قواعد تفرض خصومات عن أعبائه العائلية (الفقرة الأولى)، وأحكام أخرى تحاول تفادي فرض ازدواج ضريبي على الملزم بإقرار ما يسمى باستنزال الضريبة الأجنبية (الفقرة الثانية).

الخصم من أجل الأعباء العائلية

◉ من أجل مواجهة الأعباء العائلية يخصم من مبلغ الضريبة على الدخل مبلغ 360 درهما عن كل شخص يعوله المكلف على ألا يتجاوز مجموع المبلغ المخصوم في هذا الصدد 2160 درهما، وهو ما يعادل ستة خصومات.

يمنح هذا الخصم لزوجة المكلف ولأولاده من صلبه وأولاد غيره الذين يؤويهم بصورة شرعية في بيته، شريطة ألا يكون لكل واحد منهم دخل يفوق مجموعه السنوي جزء الدخل المعفى الوارد في جدول حساب الضريبة على الدخل، وألا يتجاوز سنهم 27 سنة، غير أن شرط السن لا يسري على المصابين بعاهة تحول بينهم وبين كسب معيشتهم بأنفسهم.

استنزال الضريبة الأجنبية

وضعت قاعدة استنزال الضريبة الأجنبية لتجنب الازدواج الضريبي.

الإقرارات الضريبية

يلزم الخاضعون للضريبة على الدخل بما في ذلك الخاضعون للضريبة المعفون منها مؤقتا، بتقديم **إقرارا بهويتهم الضريبية**، ويجب على هذا الإقرار أن يكون مطابقا لمطبوع نموذجي تعده الإدارة، ويتم تقديم هذا الإقرار إلى مفتش الضرائب التابع له موطنهم الضريبي أو مؤسستهم الرئيسية، وذلك خلال 30 يوما الموالية إما لتاريخ بداية نشاطهم وإما لتاريخ حصولهم لأول مرة على دخل من الدخول.

الفصل الثالث: الضريبة على القيمة

تفرض الضريبة على القيمة المضافة على رقم المعاملات ، وتطبق على:

أ- العمليات المنجزة بالمغرب سواء كانت طبيعتها صناعية أو تجارية أو حرفية أو كانت داخلة في نطاق مزاولة مهنة حرة؛

ب- عمليات الاسترداد؛

ج- العمليات المشار إليها في المادة 89 أذناه، إذا أنجزها أشخاص غير الدولة اللامقابلة سواء قاموا بذلك بصورة اعتيادية أو عرضية ومهما كان مركزهم القانوني وشكل وطبيعة العمل الذي يقومون به.

يمكن توزيع مجال التطبيق بالنسبة لهذا النوع من الضرائب إلى مستويين أو نظامين اثنين رئيسيين هما:

أولا- نظام الضريبة على القيمة المضافة في الداخل:

إن نظام الضريبة على القيمة المضافة في الداخل يقوم على مفهوم الإقليمية، والتي يستحضر فيها التطبيق الداخلي الوطني، وتعتبر العملية الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة منجزة في المغرب:

❖ إذا تعلق الأمر ببيع، عندما ينجز هذا البيع بشروط تسليم البضاعة؛

❖ إذا تعلق الأمر بأي عملية أخرى، عندما يتم في المغرب استغلال أو استخدام الأعمال المؤداة للخدمات أو الحقوق المفوتة أو الأشياء المؤجرة،

ثانياً: نظام الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد:

يعطي الاختصاص في استيفا الضريبة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، وتخضع لسعر عادي، وأسعار أخرى منخفضة ومنخفضة، كما تعرف أيضاً نظاماً للإعفاءات.

العمليات الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة والإعفاءات

تطبق الضريبة على القيمة المضافة على كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين إذا أنجزوا عمليات تدخل في نطاق هذه الضريبة، وقد صنف المشرع العمليات الخاضعة للضريبة إلى ثلاثة أصناف:

- ✍ العمليات المفروض عليها الضريبة وجوبا؛
- ✍ العمليات المفروض عليها الضريبة اختاريا؛
- ✍ العمليات المعفاة.

العمليات الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة

**تتقسم العمليات الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة إلى عمليات خاضعة وجوبا،
وأخرى بشكل اختياري:**

✍ العمليات الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة وجوبا:

تفرض الضريبة على القيمة المضافة على العمليات ذات الطابع التجاري والصناعي أو العمليات المتعلقة بالخدمات والمهن الحرة، وعلى عمليات الإستيراد.

فيما يرجع للعمليات التجارية، تطبق الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للتجار بالجملة أو التجار المستوردون كيفما كان حجم رقم المعاملات السنوي المنجز، أما فيما يرجع للتجار بالنقسيط، فإن الضريبة تطبق إذا بلغ حجم المعاملات المنجز 2.000.000 درهم أو جاوز ذلك.

◉ وفي المجال العقاري، تطبق الضريبة على القيمة المضافة على عمليات تجزئة وتجهيز الأراضي المعدة للبناء والأشغال العقارية والإنعاش العقاري، وعمليات التسليم التي يقوم بها الأشخاص لأنفسهم في مجال البناء والعقار.

◉ كما تخضع جل الخدمات للضريبة على القيمة المضافة، نذكر منها على سبيل المثال عمليات النقل والعمليات البنكية والنشاطات السياحية وغيرها.

◉ أما النشاطات الفلاحية والعمليات ذات الصبغة المدنية، فتبقى خارجة عن نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة.

العمليات الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة إختياري:

⦿ يهـم هـذا الصـنـف مـن العـمـلـيـات، الأـصـنـاف التـالـيـة:

- التجار اللذين يصدرن مباشرة المنتجات و السلع والبضائع؛
- صغار الصناع أو صغار مقدمي الخدمات، الذين يساوي رقم أعمالهم السنوي 500000 درهم أو يقل عنه؛

1) العمليات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة

هناك مجموعة من العمليات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة، إلى جانب ذلك يوجد ما يعرف بالنظام الواقف. يمكن توزيع العمليات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة إلى صنفين اثنين:

الإعفاء دون الحق في الخصم

الإعفاء مع الحق في الخصم

2) النظام الواقف

وعاء الضريبة على القيمة المضافة

الحصيلة الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة

يتكون وعاء الضريبة على القيمة المضافة من ثمن البضائع أو الأعمال أو الخدمات، وكذا المداخل التبعية والرسوم والضرائب المتعلقة بها ما عدا الضريبة على القيمة المضافة ذاتها.

الواقعة المنشئة للضريبة على القيمة المضافة

◉ تتكون الواقعة المنشئة للضريبة من قبض جميع أو بعض ثمن البضائع أو الأعمال أو الخدمات، أما الضريبة على القيمة المضافة المتعلقة بعمليات الإستيراد، فإن الواقعة المنشئة للضريبة بالنسبة إليها تتحقق عند أداء الرسوم الجمركية عن البضائع المستوردة.

◉ وتجدر الإشارة هنا إلى أن إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة هي التي تتولى تطبيق الضريبة على القيمة المضافة حين الإستيراد، بيد أنه يجوز للخاضع للضريبة أن يختار نظام الفاتورة (المديونية).

تصفية الضريبة على القيمة المضافة

أسعار الضريبة على القيمة المضافة

تعرف الضريبة على القيمة المضافة أسعارا مختلفة ومرتجة حسب ضرورة المواد والخدمات، إذ تخضع أوجه الاستهلاك لأسعار مختلفة تماشيا واعتبارات الإنصاف والعدالة، حتى لا يكون عبء الضريبة على المواد الضرورية ثقيلًا على الدخل المحدودة، والأسعار المطبقة في الضريبة على القيمة المضافة تنقسم إلى قسمين:

السعر العادي : يحدد السعر العادي للضريبة على القيمة المضافة بنسبة 20%

الأسعار المخفضة

هذه الأسعار تأخذ نسبة قيمة من المواد والخدمات الخاضعة للضريبة، وهي كالتالي:

أ. سعر 7% مع الحق في الخصم:

عمليات البيع والتسليم المتعلقة بالمنتجات المبينة بعده:

○ - الماء المزودة به شبكات التوزيع العام، وكذا خدمات التطهير المقدمة للمشاركين من طرف الهيئات المكلفة بالتطهير، إيجار عدادى الماء والكهرباء، المنتجات الصيدلانية والمواد الأولية الداخلة في صنعها، الأدوات المدرسية، السكر المصفى أو المكثف، مصبرات السردين، مسحوق الحليب ...

ب. سعر 10% مع الحق في الخصم، وتهم:

○ - الزيوت السائلة الغذائية /ملح الطبخ (المنجمي أو البحري)/ الأرز المصنع والدقيق وسميد الأرز ودقيق النشويات /العجائن الغذائية/ عمليات بيع السلع الغذائية أو المشروبات المستهلكة في مكان البيع، وعمليات الإيواء التي تنجزها الفنادق المعدة للمسافرين والمطاعم المستغلة فيها والمجموعات العقارية المعدة لغرض سياحي...

ج - سعر 14% مع الحق في الخصم، ويهم:

- الزبدة (باستثناء الزبدة ذات الصنع التقليدي) / عمليات نقل المسافرين والبضائع، الطاقة الكهربائية

د - سعر 14% بدون الحق في الخصم:

الخدمات المؤداة عن كل عون أو وسيط أو سمسار، نظيرا للعقود التي يقدمها لإحدى مقاولات التأمين.

نظام الخصوم أو الإسقاطات في حساب الضريبة على القيمة المضافة

- ⊙ القاعدة العامة لخصم الضريبة على القيمة المضافة
- ⊙ خصم الضريبة على القيمة المضافة المتعلقة بالمستعقرات
- ⊙ إرجاع الضريبة على القيمة المضافة

تحصيل الضريبة على القيمة المضافة

يمكن تصنيف عمليات تحصيل الضريبة على القيمة المضافة انطلاقا من ثلاث

صيغ أساسية:

* التحصيل بواسطة الأداء التلقائي؛

* التحصيل بواسطة الجداول أو قائمة الإيرادات؛

* التحصيل بواسطة إدارة الجمارك.